

التراث المشترك للإنسانية وأهميته في مواجهة التحديات العالمية المعاصرة

The Common Heritage of Mankind and its relevance in Contemporary Global Challenges

حمودي عبد المؤمن¹، دمدوم رضا²¹ مخبر الدولة، السياسات العامة والاستراتيجيات الحكومية، جامعة قسنطينة3² مخبر الدولة، السياسات العامة والاستراتيجيات الحكومية، جامعة قسنطينة3

تاريخ الاستلام: 2026/02/01

تاريخ القبول: 2026/09/21

تاريخ النشر: 2026/10/15

ملخص:

يكتسي موضوع التراث المشترك للإنسانية أهمية بالغة في ظل التحديات العالمية المعاصرة، حيث أصبحت قضايا التغير المناخي وفقدان التنوع البيولوجي والتجانس الثقافي تتطلب استجابة جماعية تتجاوز الحدود الوطنية. ويسعى المقال إلى إبراز دور مبدأ التراث المشترك للإنسانية كأساس أخلاقي وقانوني لتعزيز التعاون الدولي والحفاظ على التنوع الثقافي، وتحقيق الاستدامة البيئية.

على الرغم من الاعتراف الواسع بمفهوم التراث المشترك للإنسانية في القانون الدولي والسياسة الدولية، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الإقرار النظري والتطبيق العملي لهذا المبدأ. تتمثل الإشكالية الرئيسية في وجود عوائق سياسية واقتصادية واجتماعية تحول دون التنفيذ الفعال لمبادئ التراث المشترك، مما يعيق الجهود التعاونية لإدارة الموارد المشتركة وحماية التنوع الثقافي والبيئي. وتتمثل الفجوة البحثية أيضا في ضرورة فهم كيفية تأثير ديناميكيات القوة والضغوط الاقتصادية والاختلافات الثقافية على تطبيق هذا المبدأ، وتحديد السبل الكفيلة بتجاوز هذه العقبات.

ونستخدم في هذا المقال منهجية تجمع بين المنهج القانوني لتحليل الأطر القانونية الدولية وتحليل السياق التاريخي ونستعين بأمثلة توضيحية لتقييم فعالية مبادئ التراث المشترك في تعزيز التعاون والحفاظ على الثقافة .

وفي الختام، توصلنا إلى نتائج أهمها أن مبدأ التراث المشترك، إذا طُبّق بفعالية، يمكنه أن يساهم في بناء مستقبل أكثر استدامة بيئيًا وثراءً ثقافيًا وعدالة اجتماعية للأجيال الحالية والقادمة.

كلمات مفتاحية: التراث المشترك للإنسانية؛ التعاون العالمي؛ التنوع الثقافي؛ الاستدامة البيئية؛ القانون الدولي.

Abstract:

The common heritage of humanity principle is crucial for addressing contemporary global challenges—climate change, biodiversity loss, and cultural homogenization—that demand collective, transnational responses. This article examines its role as an ethical and legal foundation for international cooperation, cultural preservation, and environmental sustainability.

Despite widespread recognition in international law, a significant gap persists between theoretical acknowledgment and practical implementation. Political, economic, and social barriers hinder effective application, obstructing collaborative resource management and diversity protection. The research explores how power dynamics, economic pressures, and cultural differences impact implementation and identifies pathways to overcome these obstacles.

Our methodology combines legal analysis of international frameworks, historical context examination, and illustrative examples to assess the principle's effectiveness in fostering cooperation and cultural preservation.

Key findings reveal that while the concept is legally acknowledged, substantial obstacles prevent effective execution. The study emphasizes the need for strengthened cooperative frameworks prioritizing equitable management, ethical stewardship of shared resources, and innovative strategies harmonizing local practices with global objectives. When effectively implemented, the common heritage principle can contribute to building an environmentally sustainable, culturally rich, and socially just future for current and future generations.

Keywords: Common Heritage of Mankind; International Cooperation; Cultural Diversity; Environmental Sustainability; International Law.

المؤلف المرسل: عبد المؤمن حمودي ، abdelmoumene.hammoudi@univ-constantine3.dz

مقدمة:

يكتسي موضوع التراث المشترك للإنسانية (CHM: Common Heritage of Mankind) ودوره في تعزيز التعاون العالمي والتنوع الثقافي أهمية كبرى في العلاقات الدولية الراهنة. ونظرا لتسارع ظاهرة العولمة، تتطلب التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتجانس الثقافي، استجابة جماعية تتجاوز الحدود الوطنية. وفي هذا السياق، يُعد مفهوم التراث المشترك إطارًا أساسيًا لفهم المسؤوليات المشتركة للدول تجاه الموارد الثقافية والبيئية.

من خلال استكشاف هذا الموضوع، يسلط المقال الضوء على ضرورة تعزيز التعاون العالمي والتنوع الثقافي، اللذين يعتبران ضروريين للتنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي. ولا يتناول هذا البحث القضايا المعاصرة الملحة فحسب، بل يؤكد أيضًا على الواجب الأخلاقي المتمثل في إدارة الموارد المشتركة، مما يساهم في تحقيق مستقبل أكثر عدل واستدامة.

1.1- مشكلة البحث:

تواجه مبادئ التراث المشترك للإنسانية صعوبات كثيرة في سياق التعاون العالمي والحفاظ على الثقافة والاستدامة البيئية. وعلى الرغم من الاعتراف بالتراث المشترك في القانون الدولي والسياسة الدولية، لا تزال هناك تحديات كبيرة في ترجمة هذه المبادئ إلى إجراءات فعالة. وغالبًا ما تعيق الاختلافات السياسية والمصالح الاقتصادية والصراعات الاجتماعية الجهود التعاونية لإدارة الموارد المشتركة وحماية التنوع الثقافي. ويمكن صياغة المشكلة البحثية في هذا التساؤل الأساسي: ما التحديات التي تعيق تفعيل مبادئ التراث المشترك للإنسانية في العلاقات الدولية، وكيف يمكن تجاوزها لتحقيق تعاون دولي فعال في إدارة الموارد المشتركة والحفاظ على التنوع الثقافي والاستدامة البيئية؟

ولتحليل هذه المشكلة طرحنا الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم التراث المشترك للإنسانية، وما عناصره الأساسية، وكيف تطور تاريخيًا في إطار القانون الدولي، وما أهميته في مواجهة التحديات العالمية المعاصرة؟

- كيف يساهم التراث المشترك للإنسانية في تعزيز التعاون الدولي وتحقيق العدالة في الوصول إلى الموارد المشتركة بين الدول؟

- ما دور مبادئ التراث المشترك للإنسانية في حماية التنوع الثقافي والحفاظ على الهويات الثقافية المختلفة؟

- كيف تؤثر مبادئ التراث المشترك للإنسانية على مواجهة التحديات البيئية وتحقيق الاستدامة البيئية على المستوى العالمي؟

- ما الأطر القانونية الدولية المنظمة للتراث المشترك للإنسانية، وما انعكاساتها على مسؤوليات الدول والتزاماتها تجاه هذا التراث؟

- ما التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه تنفيذ مبادئ التراث المشترك للإنسانية، وما السبل الكفيلة بتجاوزها لتحقيق مقاربة أكثر تعاوناً وشمولاً؟

وبالتالي، يسعى هذا البحث إلى تحليل هذه التحديات، ودراسة كيفية تأثير ديناميكيات القوة والضغط الاقتصادي والاعتراف الثقافي على تحقيق مبادئ التراث المشترك. وتهدف الدراسة، من خلال تحديد هذه العوائق وتحليلها، إلى تقديم رؤى حول كيفية تغلب الدول على العقبات لتعزيز منهج أكثر تعاوناً وشمولاً في العلاقات الدولية.

2.1- المنهجية:

يعتمد هذا المقال على منهج قانوني لتحليل وإجراء مراجعة شاملة للأطر القانونية الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقية اليونسكو للتراث العالمي، وتقييم فعاليتها في تعزيز التعاون العالمي والحفاظ على الثقافة. ويستند المقال أيضاً إلى مراجعة السياق التاريخي لاستكشاف الآثار المترتبة على مفهوم التراث المشترك. ومن شأن هذه المنهجية أن تتيح فهماً دقيقاً للتفاعل بين الالتزامات القانونية والهويات الثقافية والمتطلبات البيئية، مما يوفر في النهاية أساساً قوياً للتوصيات التي تهدف إلى تعزيز دور التراث المشترك في معالجة القضايا العالمية الناشئة.

أولاً: مفهوم التراث المشترك للإنسانية، أهميته وتطوره في إطار القانون الدولي:

يُعتبر مفهوم التراث المشترك للإنسانية إطاراً أساسياً لمواجهة التحديات المتعددة التي تواجه المجتمع العالمي اليوم. وهو ينبع من مبادئ العالمية والمسؤولية الجماعية حيث يؤكد على فكرة أن بعض الموارد والسلع الثقافية والظروف البيئية لا تقتصر على الحدود الوطنية، بل تنتمي إلى الإنسانية جمعاء¹. وقد جذب هذا المبدأ الأساسي الانتباه لأنه يثير الشعور بالمسؤولية عن الموارد المشتركة ويعزز التعاون بين الدول، خاصة في مواجهة المشاكل العالمية الملحة مثل تغير المناخ، التجانس الثقافي واستغلال الموارد المشتركة.

في القانون الدولي، يعني "التراث المشترك للإنسانية" أن بعض المناطق أو الموارد تنتمي إلى الإنسانية جمعاء، ولا يمكن أن تخضع للملكية الوطنية أو الخاصة، ويجب إدارتها بموجب ترتيبات دولية لصالح الجميع، بما في ذلك الأجيال القادمة².

1- العناصر الأساسية لتعريف التراث المشترك للإنسانية :

انطلاقاً من عملية تحليل مفهومي ومقارنة مجموعة من الأدبيات التي قدمت تعريف للتراث المشترك للإنسانية، يمكن فهم هذا الأخير من خلال العناصر التالية:

– الملكية والسيادة

يتمثل التراث المشترك في وجود مناطق/موارد التراث المشترك للإنسانية"لا تخضع للاستيلاء" من قبل أي دولة أو شخص أو شركة؛ ولا يجوز المطالبة بأي سيادة أو حقوق سيادية عليها³. وهي مملوكة للمجتمع الدولي ككل، وغالباً ما توصف بأنها "نظام حوكمة قائم على المشاع" بدلاً من الملكية التقليدية⁴.

– المنفعة والإنصاف

يجب أن يكون الاستخدام "لصالح الإنسانية جمعاء"، مع إيلاء اهتمام خاص للدول النامية والتقاسم العادل للمنفعة المالية وغيرها من المنافع⁵. حيث يقوم مفهوم التراث المشترك على المشاركة والتوزيع العادل ويتعارض مع احتكار الدول المتقدمة تكنولوجياً⁶.

– الاستخدام السلمي وحماية البيئة

يجب أن تكون الأنشطة المرتبطة بالتراث المشترك لأغراض سلمية حصرياً⁷. ويجب ألا يؤدي الاستغلال إلى التدهور، فحماية البيئة والاستخدام المستدام أمران أساسيان⁸.

- البعد المؤسسي

عادةً ما ينطوي الإرث المشترك للإنسانية على نظام أو سلطة دولية لتنظيم الوصول والاستخدام (على سبيل المثال: السلطة الدولية لقاع البحار)⁹. وينصب التركيز على الإدارة والوصول، وليس على الملكية الإقليمية¹⁰.

- النطاق المكاني

يُشير الإرث المشترك عادةً على حيز مكاني: قاع البحر العميق ("المنطقة")، والفضاء الخارجي والأجرام السماوية، والقارة القطبية الجنوبية، وأجزاء من أعالي البحار، وأحياناً إلى الجينوم البشري، التنوع البيولوجي والنظم البيئية العالمية¹¹.

تعود الأسس القانونية لمبدأ التراث المشترك إلى اتفاقية اليونسكو للتراث العالمي لعام 1972 التي تشدد على حماية وحفظ التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية البارزة¹². كما تشير هذه الاتفاقية إلى اعتراف الدول بأن بعض المواقع والموارد تستحق الحماية الجماعية، مما يشجع على الحوار والتعاون عبر الحدود. وتضفي هذه الاتفاقية طابعاً أخلاقياً للتراث الإنساني يتجاوز المصالح الوطنية، وتحث الدول على المشاركة في جهود تعاونية لحماية تراثها المشترك للأجيال القادمة.

2-أهميته في مواجهة التحديات العالمية المعاصرة:

تتضح أهمية التراث المشترك للإنسانية بشكل أكثر كلما زاد تداخل الثقافات وتطور الأزمات البيئية بسبب تزايد ظاهرة العولمة، وهو ما يبرز أهمية التعاون العالمي بشكل أكبر حيث تتطلب التحديات العابرة للحدود الوطنية المتزايدة استجابة موحدة والتعاون لحماية التنوع الثقافي وسلامة البيئة. وبالتالي، يشجع هذا المفهوم على التحول من النزعة القومية التنافسية إلى الاستثمار الجماعي في القضايا المشتركة، وتعزيز التفاهم والحد من الصراعات من خلال تفعيل مبدأ التراث المشترك.

يوفر التراث المشترك إطاراً ملائماً للحفاظ على التنوع الثقافي، الذي غالباً ما يكون عرضة للزوال بفعل العولمة، ويتوافق الحفاظ على الثقافات المتنوعة مع مضمون مفهوم التراث المشترك، الذي يفترض أن الأصول الثقافية (اللغات والتقاليد والمواقع التاريخية) تتطلب حماية وترويجاً تعاونياً لإثراء التراث العالمي¹³، وذلك من خلال الاعتراف بأن التعبيرات الثقافية والتحف الفنية ملك للإنسانية جمعاء، ويعزز هذا المبدأ الشعور بالانتماء والاحترام، مما يقوي التعاون الدولي لحماية هذه الموارد من التدهور أو الاختفاء.

وتزيد المخاوف البيئية، خاصة تلك المتعلقة بتغير المناخ، من الحاجة إلى التراث المشترك للإنسانية. ويبرز هذا المفهوم حقيقة أن الموارد البيئية (مثل المحيطات والغابات والتنوع البيولوجي) مشتركة بين جميع الدول، مما يتطلب آليات حوكمة تعاونية. وغالباً ما يتجاوز استنزاف هذه الموارد وتدهورها الاختصاصات القضائية الوطنية، مما يتطلب منهجاً شاملاً وتعاونياً لإدارتها. وتستند الاتفاقات الدولية، مثل اتفاقية باريس، إلى مبادئ التراث المشترك لدفع العمل الجماعي نحو أهداف التنمية المستدامة¹⁴.

باختصار، يتضمن مفهوم التراث المشترك للإنسانية قدرة كبيرة على تعزيز التعاون العالمي وحماية التنوع الثقافي ومعالجة التحديات البيئية المعاصرة. ويمكن اعتبار هذا المفهوم تذكيراً بأن الإنسانية لا تتشارك فقط في متعة التراث الثقافي والطبيعي، بل تتشارك أيضاً في المسؤوليات المرتبطة بحماية هذا الإرث في عالم مترابط بشكل متزايد. ومن خلال الالتزام بهذا الإطار، يمكن للدول أن تعمل بشكل تعاوني لمواجهة التحديات الراهنة، والسعي نحو مستقبل يتسم بالاحترام المتبادل والتضامن والإدارة المستدامة للموارد.

3- التطور التاريخي للتراث المشترك للإنسانية في القانون الدولي :

تطور مفهوم التراث المشترك للإنسانية في إطار القانون الدولي عبر مراحل تاريخية مهمة، مما يعكس المسؤولية الجماعية للإنسانية على الموارد والثقافة والبيئة المشتركة. ويمكن إرجاع هذا المفهوم إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة إنشاء الأمم المتحدة في عام 1945، الذي أرسى أسس التعاون الدولي. وكان إعلان الأمم المتحدة لعام 1967، بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، من بين الاعترافات الأولى بهذا المبدأ، حيث شدد هذا الإعلان على أهمية التعايش السلمي والاحترام المتبادل بين الدول¹⁵.

لاحقاً، عززت اتفاقية اليونسكو للتراث العالمي لعام 1972 هذا المفهوم من خلال إنشاء إطار قانوني يمكن من خلاله حماية التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية لصالح الإنسانية جمعاء. حيث اعترفت هذه المعاهدة بمواقع محددة، مثل سور الصين العظيم وأهرامات مصر، كجزء لا يتجزأ من التراث العالمي المشترك الذي يستحق المحافظة عليه، وهو ما عزز الشعور بالمسؤولية العالمية¹⁶.

بعد اتفاقية اليونسكو، شهد مبدأ التراث المشترك مرحلة أخرى من التطور من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) لعام 1982. حيث وضعت هذه المعاهدة التاريخية أحكاماً

قانونية لاستخدام المحيطات ومواردها التي تعتبر مجاًلاً من مجالات التراث المشترك، وبالتالي تعزيز الاستخدام المستدام والحفاظ على التنوع البيولوجي البحري. وتنص المادة 136 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار صراحة على أن المنطقة ومواردها تشكل "تراثاً مشتركاً للإنسانية"، وتؤكد على الإدارة التعاونية والتقاسم العادل للمنفعة الناشئة عن هذه الموارد¹⁷ وشكل هذا التطور تحولاً في القانون الدولي نحو الاعتراف بالعناصر التي كانت تقليدياً محصورة في الولايات القضائية الوطنية على أنها ملك للإنسانية جمعاء، وهو ما عزز توجه الدول نحو إقامة شراكات دولية.

كما شهدت أواخر القرن العشرين ظهور أطر قانونية جديدة تعالج الاهتمامات البيئية، مما أدى إلى زيادة دمج مفهوم التراث المشترك في الخطاب الدولي. فقد أسفرت قمة الأرض التي عقدت في ريو دي جانيرو عام 1992 عن اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)، التي شددت على ضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام باعتباره مسؤولية مشتركة للدول. تمثل اتفاقية التنوع البيولوجي تحولاً مهماً نحو العمل التعاوني لحماية الاستدامة البيئية مع الاعتراف بالأبعاد الثقافية للتنوع البيولوجي¹⁸.

ثانياً: دور التراث المشترك للإنسانية في تعزيز التعاون العالمي:

في الحوارات المعاصرة حول حقبة النشاط البشري (الأنثروبوسين Anthropocene) وهي حقبة تتميز بتأثير بشري كبير على جيولوجيا الأرض ونظمها الإيكولوجية، يتم الاستشهاد بمفهوم التراث المشترك لمعالجة التحديات العالمية مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتجانس الثقافي. وقد دعت شخصيات مؤثرة، من بينهم الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون Ban Ki-moon، إلى دمج هذا المبدأ في مختلف أطر الحوكمة، داعين إلى إتباع منهج تعاوني للتخفيف من حدة التهديدات العالمية الملحة. وتعكس الأهمية المستمرة للتراث الإنساني المشترك في القانون الدولي الاعتراف المتزايد بالحاجة إلى العمل التعاوني لمعالجة تعقيدات عالم مترابط. ومع استمرار تطور الصكوك القانونية، فإنها تعزز فكرة أن الإدارة الجماعية للتراث الإنساني تتجاوز الحدود الوطنية، وتصر على أن تعمل الدول معاً لحماية مصالح وهويات الأجيال القادمة.

يعد مفهوم التراث المشترك للإنسانية مبدأ أساسياً في مجال العلاقات الدولية، خاصة في سياق إبرام المعاهدات واتفاقات التعاون. وينص هذا المبدأ على أن بعض الموارد الثقافية والتحف الفنية، التي تتجاوز الحدود الوطنية، هي مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي ويجب الحفاظ عليها وإدارتها لصالح الإنسانية جمعاء.

ويعد هذا الإطار ضرورياً لمعالجة القضايا العابرة للحدود الوطنية المعقدة، بما في ذلك إدارة الموارد والحفاظ على التنوع الثقافي.

وتُعتبر المعاهدات البيئية أحد مجالات تطبيق مبدأ التراث المشترك للإنسانية، حيث تركز هذه المعاهدات على الموارد الطبيعية المشتركة. فعلى سبيل المثال، تجسد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 جوهر هذا المبدأ من خلال تعيين قاع البحار العميقة خارج الاختصاص القضائي الوطني باعتباره تراثاً إنسانياً مشتركاً. وتضع المعاهدة مبادئ توجيهية لاستكشاف هذه الموارد واستغلالها، وتنص صراحة على أن الثروة المتولدة من قاع البحار يجب أن تتقاسمها جميع الدول بشكل عادل، بحيث تعود بالفائدة بشكل خاص على البلدان النامية¹⁹. ويعزز هذا الإطار القانوني التعاون العالمي من خلال حث الدول على العمل بشكل جماعي لضمان الممارسات المستدامة وحماية التنوع البيولوجي البحري، مما يوضح كيف تعزز مبدأ التراث المشترك المصالح المتبادلة في الحفاظ على الموارد العالمية.

كما توضح أيضا الاتفاقيات الأخيرة التي ركزت على الحفاظ على الثقافة كيف يمكن لمبدأ التراث المشترك أن يعزز التعاون الدولي. حيث تمثل اتفاقية اليونسكو لعام 2003 لحماية التراث الثقافي غير المادي خطوة حيوية نحو الاعتراف بأهمية المظاهر الثقافية التي تحدد تنوع الإنسانية. و تشجع الاتفاقية الدول على المشاركة في جهود تعاونية لحماية التراث غير المادي وتعزيزه إدراكاً منها أن هذه العناصر الثقافية المشتركة ملك للجميع. فعلى سبيل المثال، يؤكد التعاون الناجح بين البلدان للحفاظ على اللغات التقليدية والممارسات الثقافية على قدرة مثل هذه الاتفاقيات على تعزيز الشعور بالتضامن والمسؤولية المشتركة في العلاقات الدولية²⁰. هذا الاعتراف المتبادل بالتراث الثقافي لا يعزز العلاقات الدبلوماسية فحسب، بل يعزز أيضاً التفاهم والاحترام بين المجتمعات المتنوعة على مستوى العالم.

ثالثاً: حماية التنوع الثقافي من منظور التراث المشترك للإنسانية:

يعزز التقاطع بين تحديات المجتمع الدولي ومبدأ التراث المشترك للإنسانية تحولاً نموذجياً نحو الحوكمة التعاونية. ومن خلال اعتبار إدارة الموارد والحفاظ على الثقافة مسؤوليات مشتركة، يتم تشجيع البلدان على تجاوز المناهج الوطنية والانخراط في حوار بناء، مما يؤدي إلى حلول أكثر شمولاً واستدامة. ويوضح نجاح المعاهدات الدولية القائمة على هذا الروح إمكاناتها كحجر أساس للتعاون المستمر في عالم يتزايد فيه الترابط بين التحديات البيئية والاجتماعية والثقافية. ويلعب التنوع الثقافي، باعتباره عنصراً أساسياً من

عناصر التراث المشترك للإنسانية، دوراً أساسياً في تعزيز التفاهم والتعاون المتبادل بين الدول. وتُعد المبادرات التي تهدف إلى حماية التنوع الثقافي وتعزيزه، في عالم تتسارع وتشتد فيه العولمة، ضرورة للحفاظ على الهويات الفريدة للمجموعات المختلفة مع تعزيز الحوار بين الثقافات²¹

تُعتبر اتفاقية اليونسكو لحماية التراث الثقافي غير المادي، المبرمة في عام 2003، من المبادرات البارزة التي تجسد هذه العلاقة. ويقر هذا الإطار بأن التراث الثقافي غير المادي (الذي يشمل التقاليد الشفوية والفنون الأدائية والممارسات الاجتماعية والمناسبات الاحتفالية) يمثل جوهر الثقافات المتنوعة ويعزز الشعور بالانتماء للمجتمع. من خلال صون هذه العناصر، لا تساعد اليونسكو في الحفاظ على الهويات الثقافية فحسب، بل تسهل أيضاً التبادل الثقافي على نطاق عالمي، مما يقلل من الانقسامات بين المجتمعات ويعزز تقديرًا أعمق للثروة الثقافية العالمية.

كما يوضح التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين الدول آليات الحماية الحالية للتنوع الثقافي. فعلى سبيل المثال، تهدف برامج التبادل الثقافي التي أطلقتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم إلى تبادل الممارسات والمعارف التقليدية، مما يعزز الشعور بالإرث الإنساني المشترك. ويؤكد هذا التبادل فكرة أن الاعتراف بالممارسات الثقافية المتنوعة والارتقاء بها يمكن أن يحسن التعاون العالمي. وتشكل الأحداث مثل المهرجانات الدولية وإقامات الفنانين منصات للحوار الثقافي، مما يسمح للمشاركين بالتفاعل مع وجهات نظر وأساليب حياة مختلفة، مما يثري النسيج الثقافي العالمي²².

بالإضافة إلى تعزيز التبادل، يؤكد مفهوم التراث المشترك الحاجة إلى معالجة التهديدات التي تواجه الأقليات الثقافية في عصر يتسم بزيادة نشاط قوى العولمة التي تعمل على محو الخصوصيات المحلية وتغليب قيم العولمة. ويتطلب ضمان حماية التراث الثقافي بذل جهود مشتركة من طرف الفاعلين العالميين لإنشاء أطر قانونية تحمي التعبيرات الثقافية من الاستغلال²³. تدعو الاتفاقيات الدولية إلى احترام التنوع الثقافي وحمايته وتعزيزه، وبالتالي ضمان عدم النظر إلى الثقافات المتنوعة من منظور المصالح التجارية فحسب، بل الاحتراف بها باعتبارها مساهمات في التجربة الإنسانية الجماعية.

كما تلعب المشاركة في المجال الرقمي أيضاً دوراً متزايد الأهمية في الحفاظ على التنوع الثقافي وتعزيزه. حيث توفر المنصات الرقمية فرصاً للمجتمعات المهمشة لمشاركة عاداتها وتقاليدها على الساحة العالمية، مما

يسمح بدمقرطة التمثيل الثقافي. ومع ذلك، يثير هذا التحول الرقمي تساؤلات حول الأصالة والملكية. لذلك، تصبح الأطر القائمة على التراث المشترك للإنسانية ضرورية لتوجيه هذه المناقشات²⁴.

رابعا- التراث المشترك للإنسانية كإطار للتعاون الدولي في حماية البيئة والتنوع البيولوجي:

يرتبط مفهوم التراث المشترك للإنسانية بشكل عميق على التحديات البيئية المعاصرة، خاصة في مجالات تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. ويشكل هذا الإطار، الذي يدعو إلى مسؤولية متساوية للبشرية جمعاء عن حماية الموارد الطبيعية المشتركة، أساساً أخلاقياً وعملياً ضرورياً للتعاون العالمي في مجال الحوكمة البيئية.

يشير مبدأ التراث المشترك بشكل أساسي إلى أن النظم الإيكولوجية ونظم المناخ والتنوع البيولوجي على كوكب الأرض لا تقتصر على الحدود الوطنية، بل إنها تتجاوز هذه الحدود وتحدد مسؤولية جماعية لضمان الحفاظ عليها واستدامتها للأجيال القادمة. ومع تسارع وتيرة تغير المناخ، الذي يتجلى في الظواهر الجوية المتطرفة وارتفاع منسوب مياه البحر والتغيرات في التوازنات البيئية، يتضح بشكل متزايد أن الاستراتيجيات أحادية الجانب غير فعالة في مواجهة مثل هذه الظواهر العابرة للحدود الوطنية. تتطلب الطبيعة المشتركة للتهديدات البيئية أطر عمل تعاونية تتماشى مع روح التراث المشترك، وتشجع على العمل المشترك عبر الحدود السياسية²⁵.

كذلك، لا يزال فقدان التنوع البيولوجي يمثل مصدر قلق بالغ في سياق التراث المشترك. حيث يؤدي انقراض الأنواع وتدهور النظم الإيكولوجية إلى تعطيل الخدمات البيئية الحيوية التي تعتمد عليها المجتمعات البشرية، مثل الهواء النقي والمياه والتربة الخصبة²⁶. وبما أن التنوع البيولوجي أصبح عنصراً حيوياً في قاعدة الموارد الطبيعية المشتركة للإنسانية، فسرعان ما أصبح أيضاً عنصراً أساسياً في قائمة القضايا العالمية الملحة. وتسلسل جهود مثل اتفاقية التنوع البيولوجي الضوء على الحاجة إلى الإدارة التعاونية للنظم الإيكولوجية، مما يعزز الالتزام الأخلاقي بحماية ليس فقط مصالح البشر، بل والقيمة الجوهرية لجميع أشكال الحياة.

ويؤكد الترابط بين النظم الاجتماعية-البيئية في عالم اليوم على أهمية الاستراتيجيات التعاونية لمكافحة تغير المناخ. وتجسد الاتفاقات الدولية، مثل اتفاقية باريس، روح التراث المشترك للبشرية من خلال حشد الدول للالتزام بخفض الانبعاثات والممارسات المستدامة، مع الاعتراف بأن استقرار المناخ يتطلب

مجموعة من المساهمات. ويعزز هذا الإطار الالتزام بالضرورات العلمية والالتزامات السياسية، مما يؤدي إلى تحسين القدرة على الصمود في مواجهة آثار المناخ بشكل جماعي²⁷.

كما تؤكد الأبعاد الأخلاقية المجسدة في مبدأ التراث المشترك أن المجتمعات الأصلية والمهمشة، التي غالبًا ما تكون حامية للتنوع البيولوجي وحافطة للمعرفة البيئية التقليدية، يجب أن تلعب دورًا أساسيًا في عمليات صنع القرار البيئي. حيث يثري فهمها الشامل للنظم البيئية المحلية استراتيجيات الحفظ العالمية، ويعزز التنوع الثقافي مع تعزيز الإدماج²⁸. يعكس التأكيد على العدالة والإنصاف في إدارة الموارد منهجًا شاملاً لا يسعى فقط إلى الاستدامة البيئية، بل يمكن أيضًا من رخاء المجتمعات، مما يعزز الترابط بين الرفاه الاجتماعي والبيئي.

خلاصة لهذا المبحث، يوفر التراث المشترك للإنسانية أساسًا فلسفيًا وعمليًا حيويًا لمواجهة التحديات البيئية الحرجة. ويمتد تأثيره إلى مجالات مختلفة، من إنشاء التزامات أخلاقية إلى تعزيز الاتفاقات الدولية التي تهدف إلى العمل المناخي والحفاظ على التنوع البيولوجي. ومن خلال دعم الجهود التعاونية ذات الولاية الأخلاقية لحماية الإنسانية والطبيعة، باعتبارها مكونين مترابطين لمجتمعنا العالمي، يصبح هذا المفهوم ضروريًا للتعامل مع تعقيدات المشهد البيئي الحالي.

خامسًا: دراسة الأطر القانونية الدولية المتعلقة بالتراث المشترك للإنسانية وآثارها على

مسؤوليات الدول:

أثر مفهوم التراث المشترك للإنسانية على العديد من الأطر القانونية الدولية، التي تحدد مجتمعة مسؤوليات الدول في تعزيز التعاون العالمي وحماية التنوع الثقافي ومواجهة التحديات البيئية. وأهم صك قانوني في هذا الصدد هو اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تعترف بأن قاع البحار والمحيطات خارج الولاية الوطنية هو تراث مشترك للإنسانية. وتؤكد المادة 136 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أن موارد هذه المناطق، بما في ذلك الموارد المعدنية والبيولوجية، يجب أن تستخدم لصالح الإنسانية جمعاء. ويحدد هذا الإطار القانوني آليات لإدارة الموارد، بما يضمن أن جميع الدول، ولا سيما الدول النامية، يمكنها الوصول إلى الموارد البحرية المشتركة والاستفادة من استخدامها²⁹.

كما توفر اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي (1972) أساسًا قانونيًا حيويًا للحفاظ على التنوع الثقافي. وتعترف الاتفاقية بأن التراث الثقافي، باعتباره جزءًا من التراث المشترك للإنسانية،

يتطلب تعاوناً دولياً لحمايته. وتشجع الاتفاقية على تقاسم المسؤولية بين الدول عن الحفاظ على مواقع التراث العالمي من خلال تيسير إطار عمل للتمويل والدعم التكنولوجي، لا سيما للبلدان التي تواجه تحديات في حماية هذه المواقع، غالباً بسبب عدم كفاية البنية التحتية أو الموارد المالية³⁰. ومن خلال إنشاء مجموعة من الالتزامات الدولية، يعزز هذا الإطار فكرة أن التراث الثقافي والطبيعي ليس فقط من الاهتمامات المحلية أو الوطنية، بل يتجاوز الحدود، ويساهم في الجهود العالمية للحفاظ على الثقافة.

وثمة معاهدة أخرى مهمة تعكس مبادئ التراث المشترك، وهي اتفاقية التنوع البيولوجي. وتعترف الاتفاقية بالقيمة الجوهرية للتنوع البيولوجي وتضع إطاراً لحفظه واستخدامه المستدام، ورغم أن الاتفاقية تقر بسيادة الدول على مواردها الطبيعية، وأن سلطة تقرير الحصول على الموارد الجينية تخضع للحكومات والتشريعات الوطنية. إلا أن الإطار العام للاتفاقية وأهدافها الكبرى (الاستخدام المستدام والترابط البيئي والتعاون الدولي) نصت عليها المادة 1 والديباجة يؤكد أن الموارد الجينية والتنوع البيولوجي هي اهتمام مشترك للإنسانية وأن حماية البيئة والتنوع البيولوجي قضية تهم جميع الدول. وتنص المادة 15 على التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وإنشاء نظام لمسؤوليات الدول لضمان استخدام هذه الموارد على نحو مستدام، وبالتالي الاعتراف بالترابط بين النظم الإيكولوجية في جميع أنحاء العالم وتعزيز التعاون الدولي في مجال الحوكمة البيئية.

تعدد الآثار القانونية الناشئة عن هذه المعاهدات. أولاً، تضع هذه المعاهدات معياراً لمسؤولية الدول على أساس التقاسم العادل للمنافع والملكية الجماعية للموارد المشتركة. ويشجع هذا الإطار التشريعي على اتباع منهج تعاوني لا تتمتع الدول بموجبه بالحقوق فحسب، بل عليها أيضاً واجبات تجاه بعضها البعض وتجاه الأجيال القادمة. ثانياً، حفزت هذه الاتفاقيات على وضع سياسات محلية ووطنية ودولية تسترشد بمبادئ العمل الجماعي والقيم المشتركة. على سبيل المثال، يهدف إنشاء مختلف آليات التمويل الدولية إلى دعم الدول المعرضة بشكل خاص لاستنزاف الموارد الثقافية والطبيعية. وتجسد هذه الأطر روح التبادل والتضامن، مما يعزز مفهوم التراث المشترك كأساس للحكم العالمي.

من خلال توضيح مسؤوليات الدول ضمن هذه الأطر القانونية الدولية، يشكل التراث المشترك للإنسانية ركيزة أساسية لتعزيز التعاون العالمي. وتوضح معاهدات مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقية التراث العالمي واتفاقية التنوع البيولوجي بشكل جماعي ضرورة حماية التنوع الثقافي ومعالجة القضايا

البيئية الملحة. فهي لا تحدد الالتزامات القانونية فحسب، بل تلهم أيضاً الواجبات الأخلاقية التي تشكل مشهد العلاقات الدولية لتشمل مجتمعاً عالمياً مترابطاً يشارك بنشاط في الحفاظ على التراث المشترك للإنسانية.

سادساً: التحديات التي تواجه تنفيذ مبادئ التراث المشترك للإنسانية:

يشكل مبدأ التراث المشترك للإنسانية إطاراً يهدف إلى تعزيز التعاون الدولي وحماية التنوع الثقافي والتصدي للتحديات البيئية. ومع ذلك، غالباً ما يواجه التنفيذ العملي لمبادئه تحديات كبيرة تتعلق بالحوافز السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن تعيق هذه العقبات العمل الجماعي وتؤدي إلى تفاقم التوترات في توزيع الموارد المشتركة.

من الناحية السياسية، يمكن أن يؤدي التفاوت في ديناميكيات القوة بين الدول إلى صعوبة تحقيق مبادئ التراث المشترك. على سبيل المثال، يمكن للدول الغنية أن تستغل نفوذها السياسي لفرض شروط مواتية لمصالحها، مما يقوض جهود التعاون. ومن الأمثلة التوضيحية على ذلك إدارة الموارد المعدنية في منطقة قاع البحار الدولية، التي تحكمها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. في حين أن الاتفاقية تحدد هذه الموارد كجزء من التراث المشترك للإنسانية، فقد نشأت نزاعات حول التوزيع العادل للفوائد، حيث تسعى البلدان المتقدمة إلى الدفاع عن مصالحها الاقتصادية في مواجهة المخاوف التي أثارها البلدان النامية بشأن تدهور البيئة وفقدان موارد سبل العيش³¹.

توضح مثل هذه السيناريوهات مدى تعقيد ضمان الحوكمة العادلة للموارد المشتركة في ظل المصالح الوطنية المتضاربة. من الناحية الاقتصادية، يؤدي الاعتماد على موارد محدودة إلى ضغوط تعيق التعاون في إطار التراث المشترك. وتوضح أزمة تغير المناخ التي تلوح في الأفق هذا التوتر؛ ففي حين يُنظر إلى الغلاف الجوي والمحيطات على نطاق واسع على أنها موارد جماعية، تظل البلدان متمسكة باستراتيجياتها الاقتصادية الوطنية التي تعطي الأولوية للتنمية قصيرة الأجل على حساب الاستدامة طويلة الأجل. على سبيل المثال، تسلط المناقشات الجارية حول استخراج الوقود الأحفوري في مناطق القطب الشمالي الضوء على كيفية تغليب الضرورات الاقتصادية في كثير من الأحيان على المسؤوليات البيئية الجماعية. وفي ظل تنافس الشركات والدول على الوصول إلى هذه الموارد المربحة، غالباً ما يتم تهميش المجتمعات الأصلية والنظم البيئية، مما يكشف عن الصعوبات التي تواجه مواءمة الحوافز الاقتصادية مع مبادئ التراث المشترك³².

على الصعيد الاجتماعي، يعقد التفاوت في الاعتراف الثقافي والاحترام اعتماد مبادئ مشتركة بشأن التراث. ويمكن أن يؤدي التفاوت في كيفية تقييم الثقافات المختلفة للموارد الطبيعية واستخدامها إلى نزاعات حول الاعتراف والحقوق. ويتجلى ذلك بشكل خاص في غابات الأمازون المطيرة، حيث يؤكد السكان الأصليون حقوقهم في أراضي أجدادهم بينما تواصل الكيانات الخارجية أنشطتها الاستخراجية. ويبرز الصدام بين حقوق السكان الأصليين في الأرض والمصالح الاقتصادية الخارجية بعداً حاسماً من أبعاد الصراع الاجتماعي المتجذر في القيم المختلفة المتعلقة بإدارة التراث المشترك. وغالباً ما يتجاهل فرض استراتيجيات الإدارة الخارجية الأهمية الثقافية والمعرفة البيئية التقليدية للمجموعات الأصلية، مما يزيد من تعقيد الجهود التعاونية.

كما يمكن أن يؤدي تقاطع هذه الحواجز إلى تحفيز صراعات أوسع نطاقاً. على سبيل المثال، يوضح الصراع على الموارد المائية في الأنظمة النهرية العابرة للحدود، مثل تلك الموجودة في حوض النيل، التقاء التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويجب على الدول المشاطفة أن تتعامل مع المظالم التاريخية والمنافسات الاقتصادية والتطلعات إلى تقاسم المياه بشكل عادل - وهو في الأساس مسألة تراث مشترك - بينما تكافح ضغوط النمو السكاني وتقلبات المناخ³³ وغالباً ما تصبح الروايات الوطنية المتضاربة وإعطاء الأولوية للمصالح الذاتية عقبات أمام المناهج التعاونية اللازمة للإدارة المستدامة لهذه الموارد الحيوية. وفي الأخير، يواجه تنفيذ مبادئ التراث المشترك تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصراعات الواقعية. ويتطلب التغلب على هذه العقبات اتباع منهج شامل ومتعدد التخصصات لإدارة الموارد، يحترم التنوع الثقافي، يعزز التقاسم العادل، ويستجيب للمتطلبات البيئية في مختلف الأوضاع الجيوسياسية.

خاتمة:

في نهاية تحليلنا لموضوع مفهوم التراث المشترك للإنسانية وأهميته في مواجهة التحديات العالمية المعاصرة، توصلنا إلى النتائج التالية:

- يمثل مفهوم التراث المشترك للإنسانية إطاراً حيويًا لتعزيز التعاون الدولي وحماية التنوع الثقافي ومواجهة التحديات البيئية المتصاعدة في ظل العولمة والاعتماد المتبادل بين الدول.

- يؤكد المبدأ على المسؤولية الجماعية في إدارة الموارد المشتركة والتراث الإنساني، وهو ما يعزز الشعور بالمسؤولية المتبادلة بين الدول والمجتمعات تجاه القضايا العالمية الملحة.
- يساهم الاعتراف بالتراث المشترك في بناء شراكات دولية تجمع بين المجتمعات المختلفة، وتعزز التماسك الاجتماعي والحوار اللازمين لتحقيق التعاون المستدام والعدل.
- يعمل المبدأ كمحفز لمواجهة الأزمات البيئية من خلال دمج المعرفة البيئية التقليدية مع المناهج العلمية الحديثة، مما يؤدي إلى استراتيجيات إدارة بيئية أكثر فعالية ومراعاة للسياقات المحلية.
- يعكس التقاطع بين الحفاظ على الثقافة والاستدامة البيئية الترابط العميق بين الإنسانية والطبيعة، ويبرز الحاجة إلى العمل الجماعي لمواجهة التهديدات المشتركة.
- تتطلب التحديات المعاصرة الناشئة (كالتقدم التكنولوجي السريع والكوارث البيئية العابرة للحدود) تطوير أطر قانونية دولية ملزمة وشاملة تضمن المساواة والإدماج.
- وبناء على هذه النتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:
- 1- على مستوى السياسات الدولية:
 - وضع اتفاقيات دولية شاملة وملزمة تهدف إلى تحقيق المساواة التكنولوجية والاندماج الرقمي، وضمان الوصول العادل إلى التقدم التكنولوجي والمعرفة لجميع الدول.
 - إنشاء صندوق دولي للكوارث البيئية تدعمه الدول الأعضاء يركز على الاستجابة السريعة ودعم البنية التحتية وجهود الحفاظ على الثقافة في المناطق المتضررة.
 - تطوير بروتوكولات عالمية تضمن التوزيع العادل للموارد الطبيعية المشتركة وتعزز المشاركة العادلة للأصوات المهمشة والمجتمعات الأصلية في عمليات صنع القرار البيئي.
- 2- على مستوى التعاون الدولي والمؤسسي:
 - إنشاء منصات تعاونية دولية تتيح تبادل المعرفة بين المؤسسات البحثية والحكومات والمنظمات غير الربحية، لتعزيز إضفاء الطابع الديمقراطي على التكنولوجيا والمعرفة.
 - تأسيس برامج بحثية متعددة التخصصات تركز على التقاطع بين التراث الثقافي والمرونة البيئية، وتشجع التعاون بين علماء الأنثروبولوجيا والبيئة والتكنولوجيا.
 - تعزيز الحوار بين الثقافات من خلال إنشاء منصات دائمة للتبادل الثقافي والحوار تحترم الهويات الثقافية المتنوعة وتعزز التفاهم المتبادل.

3- على مستوى التعليم والوعي العام:

- دمج مبادئ التراث المشترك للإنسانية في المناهج التعليمية على المستوى العالمي، لتنشئة أجيال قادمة تتمتع بروح المواطنة العالمية والمسؤولية الجماعية.
 - إطلاق حملات توعية عامة تسلط الضوء على الترابط بين التنوع الثقافي والإدارة البيئية المستدامة، لتحفيز الرأي العام والتأثير على السياسات الحكومية.
- ### 4- على مستوى البحث العلمي:

- توسيع البحث في كيفية تصور المجتمعات المختلفة لتراثها وآثار ذلك على التعاون الدولي، مع التركيز على دور نظم المعرفة الأصلية في ممارسات الحفظ.
 - تقييم فعالية الأطر القانونية الدولية القائمة لحماية التراث المشترك، وقياس تأثيرها الفعلي على الحماية الثقافية والبيئية.
- ### 5- على مستوى التطبيق العملي:

- تطوير استراتيجيات إدارة بيئية تدمج المعرفة التقليدية مع الأساليب العلمية الحديثة، مع مراعاة السياقات المحلية ومواءمتها مع الأهداف العالمية كأهداف التنمية المستدامة.
 - تعزيز الممارسات المستدامة التي تحترم الثقافات المحلية والمتطلبات البيئية العالمية، من خلال إشراك المجتمعات المحلية وحملة المعرفة البيئية التقليدية.
 - وختاماً، يتطلب تفعيل مبدأ التراث المشترك للإنسانية موقفاً استباقياً وشاملاً يجمع بين السياسات الدولية الملزمة، والتعاون متعدد التخصصات، والتوعية العامة، والبحث العلمي المتواصل، لضمان مستقبل أكثر تعاوناً وثراءً ثقافياً واستدامة بيئية للأجيال القادمة.
- التهميش:

¹ -Taylor, P. (2022). The concept of the common heritage of mankind. In Research Handbook on Fundamental Concepts of Environmental Law (pp. 252-275). Edward Elgar Publishing.
<https://www.elgaronline.com/edcollchap/book/9781839108327/book-part-9781839108327-18.xml> ,2022.

² -Wang, C., & Chang, Y. C.. A new interpretation of the common heritage of mankind in the context of the international law of the sea. Ocean &

Coastal Management, 191, 105191.

<https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0964569120301010> ,2020.

³ -ibid.

⁴ - Taylor, P,op cit.

⁵ -Sitompul, M. Implementation of the Principle of Common Heritage of Mankind According to the UN Convention on the Law of the Sea of 1982.

International Asia Of Law and Money Laundering (IAML).

<https://iaml.or.id/index.php/home/article/view/93>, 2024..

⁶ - Lee, S., & Kim, J. Applying the Principle of the Common Heritage of Mankind An East Asian Perspective. *Global Commons and the Law of the Sea*.

<https://brill.com/display/book/edcoll/9789004373334/BP0000003.xml>,2018.

⁷ -Nnadozie, C., & Sule, I The Principle of Common Heritage of Mankind in the Law of Outer Space. *Law and Humanities Quarterly Reviews*.

<https://shorturl.at/BTdls>,2022.

⁸ -Salavitch, M. , The Common Heritage of Mankind: A Sustainable Vision of Property Rights. *Environmental Claims Journal*, 37, 31 - 49.2024.

⁹ -Sitompul, M,op cit.

¹⁰ -Nnadozie, C, op cit.

¹¹ - Taylor, P,opcit

¹² -Mamedov, A. A., Mirzaee, S., Abashidze, A. K., Vakula, M. A., &Solntsev, A. M, Common heritage of humankind: International-legal aspect. *Journal of Advanced Research in Law and Economics*, 9 (3 (33)), 1034-1042. <https://www.ceeol.com/search/article-detail?id=735321>,2018.

¹³ - Taylor, P,opcit

¹⁴ - Mamedov, A. A.,op cit.

¹⁵ -Noyes, J. E,The common heritage of mankind: Past, present, and future. *Denver Journal of International Law & Policy*, 40,

447.1<https://scispace.com/pdf/the-common-heritage-of-mankind-past-present-and-future-5a3zjdobsq.pdf>,2011.

¹⁶ -. Danilenko, G. M. , Law-making in the international community (Vol. 15). Brill. <https://shorturl.at/Oc5Si>,1993.

¹⁷ -Baslar, K., The concept of the common heritage of mankind in international law (Vol.30)1997.

https://www.academia.edu/82700031/The_Concept_of_the_Common_Heritage_of_Mankind_in_International_Law.

¹⁸ - Danilenko, G. M. op cit.

¹⁹ - Wang, C., & Chang, Y. C. op cit.

²⁰ - Von Glahn, G., & Taulbee, J. L. Law among nations: An introduction to public international law. Routledge. 2015.

https://api.pageplace.de/preview/DT0400.9781000523560_A42787135/preview-9781000523560_A42787135.pdf

²¹ - Noyes, J. E, op cit

²² - Orakhelashvili, A.. Akehurst's modern introduction to international law. Routledge. 2022

<https://www.taylorfrancis.com/books/mono/10.4324/9781003162117/akehurst-modern-introduction-international-law-alexander-orakhelashvili>

²³ - Noyes, op cit.

²⁴ - Orakhelashvili, A, op cit.

²⁵ - Buck, S. J. (2017). The global commons: An introduction. Routledge.

<https://www.taylorfrancis.com/books/mono/10.4324/9781315086415/global-commons-susan-buck>

²⁶ - Boyle, A. E., & Redgwell, C. Birnie, Boyle, and Redgwell's international law and the environment. Oxford University Press.

2021 <https://shorturl.at/G65Hn>

²⁷ - Buck, S. J., op cit.

²⁸ - Boyle, A. E., & Redgwell, C, op, cit.

²⁹ - Schachter, O. "International law in theory and practice. M. Nijhoff Publishers.

1991 https://brill.com/display/book/9789004636286/B9789004636286_s016.xml

³⁰ - Thirlway, H, The sources of international law. Oxford University Press. 2019, <https://iilj.org/wp-content/uploads/2016/08/Thirlway-The-Sources-of-International-Law-pp.-95-108-2010.pdf>

³¹ - Koskeniemi, M. , The politics of international law. In The nature of international law.

2017 https://www.researchgate.net/publication/31452127_The_Politics_of_International_Law

³² - Jennings, R. Y, The acquisition of territory in international law: With a new introduction by Marcelo G. Kohen. Manchester University Press.2024<https://www.manchesterhive.com/abstract/9781526183910/9781526183910.xml>

³³ - Koskenniemi, M., op cit.